لا يتوالى فيه لمراعاته اولى وبان توالي لم يهمل بدليل عُلَبِط وعَرَتُن وجَنَدِل
ولو كان مقصودا لاهملوه ضعالم يتعرضوا له دون ضرورة ولسد
باب التانيث بالتا نحو شجرة قال وانما سببه تمييز الفاعل من المفعول في
نحو اكرمنا واكرمنا ثم حملت التا والنون على نا للمساواة في الرفع والاتصال وعدم
الاعتداد قال ابو حيان والاولى الاضراب عن هذه التعاليل لانها تخرص على العرب
في موضوعات كلامها انتهى وقد يقال انما راعوا الاقل لانه لو حمل الاقل على الاكثر
لزم التوالي المذكور ولو في بعض الصور بخلاف العكس فانه لا توالي فيه اصلا
فمراعاته اولى والتا طارئة على اصل الكلمة وليست منها فكانه لم يتوال في نحو شجرة
اربع حركات حقيقة فان قلت التا معتبرة بدليل قولهم قلنسوة وقمحدوة فلو لم
تعتبر التا لوجب قلب الواو يا والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها
قلت الاصل في قلنسوة وقمحدوه وهو المفرد موضوع على التا والحذف طارئ في
الجمع نحو قلانس وقماحد بخلاف نحو شجرة فان الاصل بدون التا فليتامل واما نحو
عُلَبِط فمن العز الاصل واصل عُلَبِط علابط يقال للضخم من الرجال وناقة عُلَبِطة اي
عظيمة وعَرَتُن عَرَنْتُن مثل قرنفل ويقال لنبت وجَنَدِل جنادل والجندل
الموضع وفيه حجارة وجعله الفرا وابو علي فرعا على فعليل واختاره ابن مالك لان جندلا
مفرد فتفريعه على المفرد اولى وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لان
الضمير المتصل كالجزء مما قبله كما سياتي في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا
وهم لا يجمعون بين اربع متحركات على الولا ولهذا قالوا اصل عُلَبِط وما بعده
ما تقدم ثم ان ما ذكره ابن مالك من منع العلة القاصرة فجوزها قوم ولم يشترطوا
التعدية في صحتها وذلك كالعلة في قولهم ما جات حاجتك وعسى الغوير ابوسا
فان جات وعسى اجريا مجرى صار فجعل لهما اسم مرفوع وخبر منصوب ولا يجوز ان
يجريا مجرى صار في غير هذين الموضعين فلا يقال ما جات حالتك اي صارت ولا
جا زيد قايما اي صار زيد قايما باجرا عسى مجرى صار واستدل على صحتها بانها ساوت
العلة المتعدية في الاخالة والمناسبة وزادت عليها بظاهر النقل فان لم يكن ذلك
علما للصحة فلا اقل من ان لا يكون علما على الفساد وقال قوم انها علة باطلة

لان

٨١

العلة انما تراد للتعدية وهذه العلة لا تعدية فيها واذا لم تكن متعدية فلا
فايدة لها لانها لا فرع لها فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها واجيب بانا لا نسلم انها
انما تراد للتعدية فان العلة انما كانت علة لاخالتها ومناسبتها لا لتعديتها
ولا نسلم ايضا عدم فايدتها لانها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يعرف معناه والذي
لا يعرف معناه وتفيد انه ممتنع رد غير المنصوص عليه وتفيد ايضا ان الحكم
ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة انتهى كلام ابن الانباري **قوله** ولذلك
ضمة ضربوا عارضة لمناسبة الواو اي لفظا كضربوا او تقديرا كاشتروا وادعوا
اذ الاصل اشتريوا وادعووا تحرك كل من اليا والواو وانفتح ما قبله فقلب الفا
ثم حذفت الالف لالتقا الساكنين وصار مضموما تقديرا قال الحفيد واعلم
انهم اختلفوا فيما يبنى عليه الماضي على اقوال فمنهم من قال انه يبنى على الفتح
حالة تجرده من ضمير المرفوع المتحرك وعلى الضم فيما اذا اسند الى الواو وعلى
السكون اذا اسند الى الضمير المرفوع المتحرك او على الفتح في جميع الاحوال
وهو ما ذهب اليه المصنف او على الفتح والسكون وهذا ما ذكره في شرح الشذور
انتهى وقوله عارضة يعنى التشبيه في وكذلك لكن صرح به ليرتبط به التعليل
وحده واضافة مناسبة الى الواو من اضافة المصدر الى مفعوله حذف فاعله والاصل
لمناسبتها الواو ولا يقال يصح ان يكون مضافا لفاعله اي لمجانسة الواو الضمة لانا
نقول هذا خلاف المقصود لان المقصود بيان سبب الضمة لمجانستها الواو
قوله وبناوه على ما يجزم به مضارعه قال الحفيد اعلم انهم اختلفوا في بنا الامر
واعرابه على قولين فذهب الكوفيون الى انه معرب وان اصل اضرب لتضرب
لكنهم حذفوا اللام لان امر المخاطب كثير والكثرة يناسبها الحذف ثم حذفوا التا
ليلا يلتبس الامر بالمضارع الصحيح اللام حالة الوقف عليه لانهم لو لم يحذفوا
التا وقالوا تضرب ساكن الاخر للوقف لم يعلم ان هذا امر او مضارع فحذفوا التا
للفرق وحمل ما ليس فيه على ما فيه لبس طردا للباب على سنن واحد وقال البصريون
انه مبني على السكون دايما وانما حذف حرف العلة من المعتل الاخر تشبيها له بالمضارع
المقترن بلام الامر وقال بعضهم انه مبني على ما يجزم به مضارعه وهو ما ذهب اليه

Copyright © King Saud University